

خارج الفقہ

۱-۱۱-۲۰۱۴ فقہ اکبر ۲

۵۹

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

مکتب و نظام قضایی اسلام

تحقق امنیت در جامعه
حاکمیت قانون در
جامعه
رسیدن ذی حق به حق
خود
رفع خصومت
جلوگیری از تحقق جرم
فردی و اجتماعی
تامین حقوق شهروندی
عدالت ثبوتی و اثباتی
دستگاه قضا

قاضی

مشاوران
قاضی

هیأت

منصفه

دادستان

وکیل

مدافع

ضرورت وجود قانون

تساوی تمام آحاد مسلمین در برابر
قانون

رسیدگی عادلانه به دعاوی

سرعت در احقاق حق

اصل برائت

استقلال قاضی

رعایت امور موجب عدالت ثبوتی
و اثباتی از سوی کارگزاران
قضایی

سهولت مراجعه به سیستم قضایی

غیر قابل بازگشت بودن حکم
قضایی مگر در صورت بطلان
مستندات

• ف المستحبہ...

• يحضر من أهل العلم من يشهد حكمه فإن
أخطأ نيهوه لأن المصيب عندنا واحد و
يخاوضهم فيما يستبهم من المسائل النظرية
لتقع الفتوى مقررة و لو أخطأ فأتلف لم يضمن
و كان على بيت المال.

• مسألة ٣٣: قال ابن الجنيد: و لا بأس بأن يشاور الحاكم غيره فيما اشتهه عليه من الأحكام، فإن خبروه بنص أو سنة أو إجماع خفي عليه، عمل به.

• و قال الشيخ فى (المبسوط): متى حدثت
 حادثه فأراد أن يحكم فيها، فإن كان عليها
 دليل من نص كتاب أو سنه أو إجماع، عمل
 عليه، و كذلك عندهم إن كان عليه قياس لا
 يحتمل إلا معنى واحدا، كالشفعة للجار و
 نحوه، حكم به من غير مشوره.

مشاوران قاضى

- و عندنا أن جميع الحوادث هذا حكمها، فلا يخرج عنها شيء، فإن سدت «١»، كانت مبقاة على الأصل.
- و عندهم إن كانت مسألة اجتهاد، استحَبُّ له أن يشاور فيها، لقوله تعالى: وَشَاوِرْهُمْ «٢».
- (١) فى المصدر: اشتبهت.
- (٢) آل عمران: ١٥٩.

مشاوران قاضى

- و لم يرد تعالى المشاورة في أحكام الدين و ما يتعلق بالشرعية، و إنما أراد فيما يتعلق بتدبير الحرب و نحوه بلا خلاف، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله غنيا عن مشاورتهم، و لكن أراد أن يستن به الحاكم بعده، و قال تعالى و أمرهم شورى بينهم «٣» و شاور النبي عليه السلام أصحابه في قصة أهل بدر و اساراه، و شاور أهل المدينة يوم الخندق، و عليه الإجماع عندهم، و قد قلنا ما عندنا.
- (٣) الشورى: ٣٨.

- و عندهم إذا شاور، فينبغى أن يشاور الموافق و المخالف من أهل العلم، و لا يشاور إلا ثقة عالما بالكتاب و السنة و أقاويل الناس و لسان العرب و القياس،

• فإذا شاورهم و اجتهد فيها و غلب على ظنه
الحكم، فذاك فرضه، و لا يرجع فيه إلى قول غيره
و إن كان غيره أعلم منه حتى يعلم كعلمه، لأنّه لا
يصح أن يلي الحاكم حتى يكون ثقة من أهل
الاجتهاد، فإن لم يكن كذلك، لم يكن حاكماً، و لم
ينفذ له حكم، و كل ما حكم به باطل، و كذلك لا
يجوز أن يقلد و يفتى.

مشاوران قاضی

• و قد قلنا: إنَّ عندنا أنَّه لا يتولَّى الحكم إلَّا من كان عالماً بما وليه، و لا يجوز أن يقلد غيره و لا يستفتيه فيحكم به، فإن اشتبه عليه بعض الأحكام، ذاكر أهل العلم لينبهوه على دليله، فإذا علم صحته، حكم به، و إلَّا فلا «٤».

• (٤) المبسوط ٨: ٩٧ - ٩٨.

- و کلام الشیخ هذا يعطى المنع من المشاورة، لكنه سوَّغ له السؤال لمن عنده من أهل العلم، لا على معنى أنه يقلدهم، و لكن بمعنى أنه ينبهوه على ما خفى عنه من الأدلّة، أو غفل، أو سها فيه، و شرط أن يكون من أهل الاجتهاد و المعرفة.

مشاوران قاضی

- و کلام ابن الجنید لا ینافیہ، لأنَّه قال: یشاورہم لینیہوہ علی ما خفی علیہ من الأحکام، فإنَّ خبروہ بنصٍّ أو إجماعٍ أو سنۃً خفی علیہ، عمل بہ.

- و هذا يحتمل أن يقصد به ما قاله الشيخ احتمالاً قوياً، و أن يكون مقلداً لهم، و حينئذٍ تظهر المنافاة بين الكلامين، لكن لما أجمعنا على أنه لا يجوز أن يلي القضاء المقلد، و جب حمل كلامه على الأول.

مشاوران قاضی

- قوله: «و يحضر من أهل العلم. إلخ».
- (١) المراد بأهل العلم المجتهدون في الأحكام الشرعية، لا مطلق العلماء.

مشاوران قاضی

- و ليس المراد أن يقلدھم في المسألة، سواء تبين خطؤه أم لا، لما تقرر من أن غير المجتهد لا ينفذ قضاؤه مطلقا، بل لأن القضاء مظنة تشعب الخاطر و تقسم الفكر، و جزئيات الأحكام الواردة عليه بعضها يشتمل على دقة و صعوبة مدرک، فربما غفل بواسطة ذلك عن بعض مدارک المسألة، فينبهوه عليه ليعتمد منه ما هو الأرجح منه.

مشاوران قاضی

• و يستحبُّ له أيضاً ابتداءؤهم بالبحث عن الحكم الحاضر إذا لم يكن مدرکه جلياً، بأن كان إجماعياً أو منصوصاً نصاً واضحاً، تأسياً بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فقد كان يشاور أصحابه أمثالاً لأمر الله تعالى في قوله وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ «٢»، وَ قَدْ كَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَنِيًّا عَنِ مَشَاوِرَتِهِمْ بِكَمَالِ عِلْمِهِ، وَ لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنَّ بِهِ الْحُكْمَ بَعْدَهُ.

• (٢) آل عمران: ١٥٩.

• و أن يحضر من أهل العلم بالأحكام الشرعية من يشهد حكمه فإن أخطأ نبهوه، لأن الإنسان محل الخطأ و النسيان، و لا يعتبر فيهم الاجتهاد، لأنه ليس المراد تقليدهم، إذ قد عرفت اعتبار الاجتهاد في القاضى عندهم، بل المراد الطمأنينه بصحة ما قضى به، و قد تحصل بمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد إذا كان من أهل النظر و الذكاء،

مشاوران قاضی

• و قوله: «لأن المصیب عندنا واحد» نبه به علی خلاف بعض العامّة «١» حيث ذهب إلى أن كل مجتهد مصیب، فلا وجه حينئذ فی الرجوع إلى قول من ينبهه، لأن كلا منهما موافق للصواب، و إن كان بعض الآراء أرجح من بعض.

• (١) الحاوی الكبير ١٦: ١٢٨، البحر المحیط ٦: ٢٤١.

مشاوران قاضی

- و فيه نظر، لأن هذا الحكم يجرى على المذهبين، و قد ذكره الفريقان في آداب القضاء، لأن الإصابة في الاجتهاد عند «٢» القائل بكون كل مجتهد مصيباً إنما هي مع موافقة الاجتهاد للدليل المناسب للحكم،
- (٢) كذا في «خ»، و في سائر النسخ: على.

مشاوران قاضی

- و المفروض هنا الغفلة عنه و أنه إذا نبّه عليه تنبّه، و علم أن الدليل الذي اعتمده أولاً غير صحيح بحسب ما يراه، بأن كان في المسألة رواية فيها طعن غفل عنه مثلاً، أو روايتان متعارضتان فجمع بينهما بأمر غير سديد، أو رجح إحداهما بمرجح مع غفلته عن أمور أخرى ترجح ذلك الجانب، أو نحو ذلك. و هذا الأمر يشترك فيه القولان.

مشاوران قاضی

• و إصابة الواحد إنما هي في نفس الأمر لا في الظاهر، و من الجائز أن لا يكون الحكم الذي ينبه عليه و وجب عليه أتباعه هو الصواب في نفس الأمر، لأن الواجب في الظاهر أتباع الراجح بعد استفراغ الوسع في تحصيل دليله، سواء طابق الواقع في نفس الأمر أم لا، بل ذلك أمر لا يعلم إلا من قبل الله تعالى.

• و قد وقع في كلام ابن الجنيد في هذه المسألة ما يوهم جواز تقليده لهم في الحكم، لأنه قال: «لا بأس أن يشاور الحاكم غيره فيما اشتبه عليه من الأحكام، فإن أخبروه بنصٍّ أو سنَّةٍ أو إجماع خفي عليه عمل به»
«٣».

• (٣) حكاه عنه العلامة في المختلف: ٧٠٣.

مشاوران قاضی

- قال في المختلف «١»: لكن لما أجمعنا على أنه لا يجوز أن يلي القضاء المقلد وجب حمل كلامه على ما يوافق كلام الشيخ «٢» و غيره «٣»، من أن المراد به أن ينبهوه على ما خفي عليه من الأدلة و سها فيه ليعتمد على الدليل الصالح، لا بمعنى أن يقلدهم.
- فيحصل من كلام المختلف أن الإجماع واقع على عدم جواز التقليد، فتعين لذلك حمل المشاورة على ما أشرنا إليه من المعنى.

مشاوران قاضی

- قال في الشرائع: و يحضر من أهل العلم من يشهد حكمه، فإن أخطأ نهبوه، لأن المصيب عندنا واحد.
- قال في شرحه، و قوله: لأن المصيب عندنا واحد، نبه به على خلاف بعض العامة، حيث ذهب إلى ان كل مجتهد مصيب، فلا وجه حينئذ في الرجوع إلى قول من نبهه، لأن كلا منهما موافق للصواب، و إن كان بعض الآراء أرجح من بعض.

مشاوران قاضی

- و فيه نظر، لأنَّ هذا الحكم يجرى على المذهبين، و قد ذكره الفريقان في آداب القضاء، لأنَّ الإصَابَةَ في الاجتهاد على القول بكون كلِّ مجتهد مصيباً إنما هي مع موافقة الاجتهاد للدليل المناسب للحكم، و المفروض هنا الغفلة عنه إلخ.

مشاوران قاضی

• و أنت تعلم أن خطأ ذلك لا يخفى على مثل المحقق،
 فيمكن أن يقال أن مراده أن التنبيه على الخطأ واجب
 عند من يرى أن المصيب واحد، أو راجح لا يتركه البتة،
 إذ قوله: (لأن المصيب إلخ) دليل الجزم على أنهم
 ينبهونه البتة، أو يجب عليهم - بناء على أن المصيب
 واحد - ذلك، فليس تقييد (تقييدا - خ) لأصل الحكم، و
 هو ظاهر.

مشاوران قاضى

• نعم يمكن أن يفهم أن فائدة الإحضار حينئذ ظاهرة، فإنه لو أخطأ الحاكم نبيه (ينبئه - خ) الحاضر البتة، و لا يسكت عنه، لأن المصيب واحد، ففائدة الإحضار هنا واضحة مكشوفة، لا على القول بأن الكل مصيب، فإنه يحتمل عدم الوجوب، بل و عدم الأولوية حينئذ، فيسكت، فلا يظهر للإحضار فائدة مثل ظهورها على الأول، فتأمل.

مشاوران قاضى

• و لا فرق فى ذلك بيننا و بين غيرنا فى هذا الحكم، و لذا حكى عنهم ذكره أيضا فى آداب القضاء و إن كان **المصيب عندنا واحد دونهم، فان المصيب عندهم الجميع،** إلا أن ذلك لا مدخلة له فى هذا الحكم، ضرورة أن الإصابة عندهم مع موافقة الاجتهاد للدليل المناسب للحكم، و المفروض هنا الغفلة عنه، و أنه إذا نبه عليه تنبه و علم أن الدليل الذى اعتمده أولا غير صحيح بحسب ما يراه.

- و بالجملة يراد حضورهم للتنبيه على فساد الاجتهاد إن كان، و هذا أمر يشترك فيه الجميع، فإن إصابة الواحد إنما هي في نفس الأمر لا في الظاهر، و من الجائز أن لا يكون الحكم الذي ينبه عليه و وجب اتباعه هو الصواب في نفس الأمر، إلا أن الواجب في الظاهر اتباع الراجح بعد استفراغ الوسع في تحصيل دليله سواء طابق الواقع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى شأنه أو لا.

• و إلى ما ذكرنا يرجع ما عن ابن الجنيد من أنه لا بأس أن يشاور الحاكم غيره فيما اشتبه عليه من الأحكام، فإن أخبره بنص أو سنة أو إجماع خفى عليه عمل به، ضرورة معلومية اعتبار الاجتهاد عندهم و أنه لا يكفي التقليد. فليس المراد حينئذ إلا أنه يخاوضهم فيما يشته من المسائل النظرية لتقع الفتوى مقررة و محققة، ليأمن بذلك عن الخطأ في حكم الله تعالى شأنه.

• و يمكن أن يريد المصنف استحباب حضورهم حتى مع العلم بصحة الاجتهاد، لاحتمال خطأ الحكم الواقعي فيه، فيمكن أن يحصل من أحد منهم ما يرشد إلى ذلك و إن لم يتبين به فساد الاجتهاد، و من أن ذلك لا يتم إلا على أصولنا من أن المصيب واحد لا على أصولهم القائلين صواب كل مجتهد اجتهادا صحيحا.

نتیجہ بحث مشاوران قاضی

- مشاهده می شود تمام مذاهب اسلامی استحباب وجود مشاوران را برای قاضی مجتهد جامع الشرائط پذیرفته اند و با این وصف این استحباب در مورد قاضی مجتهد متجزی بیشتر و در مورد قاضی غیر مجتهد به مرز وجوب می رسد.
- شاید این نکته بتواند مبنای فقهی وجود دادگاه های تجدید نظر یا استیناف را در سیستم قضایی جمهوری اسلامی ایران را تبیین کند.
- البته پر واضح است که بر اساس این دلیل باید دادگاه تجدید نظر یا دادگاه استیناف واقعاً تمام ادله را بررسی کند نه آنکه بنا را بر صحت دادرسی اول قرار داده و بدون بررسی مجدد، آن را تایید کند.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۰ - به منظور تجدید نظر در آراء دادگاه‌های عمومی و انقلاب در مرکز هر استان دادگاه تجدید نظر به تعداد مورد نیاز مرکب از **یک نفر رییس و دو عضو مستشار** تشکیل می‌شود. جلسه دادگاه با حضور **دو نفر عضو** رسمیت یافته پس از رسیدگی ماهوی رأی اکثریت که به وسیله **رییس یا عضو مستشار** انشاء می‌شود قطعی و لازم‌الاجرا خواهد بود.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۱ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ نسخ شده است) رسیدگی به جرائمی که مجازات قانونی آنها قصاص عضو یا قصاص نفس یا اعدام یا رجم یا صلب و یا حبس ابد باشد و نیز رسیدگی به جرائم مطبوعاتی و سیاسی ابتدائاً در دادگاه تجدیدنظر استان به عمل خواهد آمد و در این مورد، دادگاه مذکور «دادگاه کیفری استان» نامیده می شود. دادگاه کیفری استان برای رسیدگی به جرایمی که

- تبصره ۲ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ نسخ شده است) در مرکز هر استان حسب نیاز، شعبه یا شعبی از دادگاه تجدیدنظر به عنوان «دادگاه کیفری استان» برای رسیدگی به جرائم مربوط اختصاص می یابد. تعداد شعبه یا شعبی که برای این امر اختصاص می یابد به تشخیص رئیس قوه قضائیه خواهد بود.

دادگاه تجدید نظر

- دادستان شهرستان مرکز استان یا معاون او یا یکی از دادیاران به تعیین دادستان، وظایف دادستان را در دادگاه کیفری استان انجام می‌دهد. قبل از استماع اظهارات شاکی و متهم، اظهارات دادستان یا نماینده وی و شهود و اهل خبره‌ای که دادستان معرفی کرده بیان می‌شود.

- تبصره ۳ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ نسخه شده است) برای تسهیل
قانون تشکیل دادگاه‌های عمومی و انقلاب (مصوب ۱۳۷۳/۰۴/۱۵ با آخرین اصلاحات تا تاریخ ۱۳۹۲/۱۲/۰۴)
 مهلای الملادوی الطرانی

- تبصره ۵ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ نسخ شده است) اشخاص ذیل می توانند از رأی دادگاه کیفری استان تقاضای تجدیدنظر نمایند:
- الف - محکوم علیه یا نماینده قانونی وی.
- ب - دادستان.
- ج - مدعی خصوصی یا نماینده قانونی وی از حیث

- تبصره ۶ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ نسخ شده است) اجرای احکام کیفری «دادگاه کیفری استان» توسط دادسرای شهرستان مرکز استان وفق مقررات مربوط در قانون آیین دادرسی دادگاههای عمومی و انقلاب در امور کیفری مصوب ۱۳۷۸/۶/۲۸ کمیسیون قضائی و حقوقی مجلس شورای اسلامی خواهد بود.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۷ - در شهرستان مرکز استان، رئیس کل دادگستری استان رئیس شعبه اول دادگاه تجدیدنظر استان می باشد و رئیس شعبه اول دادگاههای عمومی مرکز استان رئیس کل دادگاههای آن شهرستان خواهد بود و در غیر مرکز استان رئیس هر حوزه قضائی، رئیس شعبه اول دادگاه عمومی آن حوزه قضائی است.

- ماده ۲۱ - مرجع تجدیدنظر آراء قابل تجدیدنظر دادگاههای عمومی حقوقی و جزائی و انقلاب، دادگاه تجدیدنظر استانی است که آن دادگاهها در حوزه قضائی آن استان قرار دارند. آراء دادگاههای کیفری استان و آن دسته از آراء دادگاههای تجدیدنظر استان که قابل فرجام باشد ظرف مهلت مقرر برای تجدیدنظر خواهی، قابل فرجام در دیوان عالی کشور است.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۲ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ در رابطه با امور کیفری نسخ شده است) رسیدگی دادگاه تجدیدنظر استان به درخواست تجدیدنظر از احکام قابل تجدیدنظر دادگاههای عمومی جزائی و انقلاب وفق مقررات قانونی آئین دادرسی دادگاههای عمومی و انقلاب در امور کیفری مصوب ۲۸/۶/۱۳۷۸ کمیسیون قضائی و حقوقی مجلس شورای اسلامی با حضور دادستان یا یکی از دادیاران یا معاونان وی به عمل می آید و در مورد آراء حقوقی وفق قانون آئین دادرسی مربوط خواهد بود.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۱ - اگر در دادگاه تجدیدنظر متهم بی گناه شناخته شود حکم بدوی فسخ و متهم تبرئه می گردد، هر چند که درخواست تجدیدنظر نکرده باشد و در این صورت اگر متهم در زندان باشد فوراً آزاد می شود.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۲ - هرگاه دادگاه تجدیدنظر پس از رسیدگی محکوم علیه را مستحق تخفیف مجازات بداند ضمن تأیید حکم بدوی مستدلاً می‌تواند مجازات او را تخفیف دهد، هرچند که محکوم علیه تقاضای تجدیدنظر نکرده باشد.

- تبصره ۳ - در امور کیفری موضوع مجازاتهای تعزیری یا بازدارنده مرجع تجدیدنظر نمی تواند مجازات مقرر در حکم بدوی را تشدید کند، مگر اینکه دادستان یا شاکی خصوصی درخواست تجدیدنظر کرده باشد.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۴ - اگر حکم تجدیدنظر خواسته از نظر محاسبه محکوم به یا خسارات یا تعیین مشخصات طرفهای دعوا یا تعیین نوع و میزان مجازات و تطبیق عمل با قانون متضمن اشتباهی باشد که به اساس حکم لطمه‌ای وارد نسازد، مرجع تجدیدنظر با اصلاح حکم آن را تأیید می‌نماید و تذکر لازم را به دادگاه بدوی خواهد داد.

• ماده ۲۳ – منسوخ

• ماده ۲۴ – منسوخ

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۵ - جهات درخواست تجدید نظر به قرار زیر است:
- ۱ - ادعای عدم اعتبار مدارک استنادی دادگاه یا دروغ بودن شهادت شهود یا فقدان شرایط قانونی شهادت، در شهود.
- ۲ - ادعای مخالف بودن رأی با قانون.
- ۳ - ادعای عدم صلاحیت دادگاه یا عدم صلاحیت قاضی صادرکننده رأی.
- ۴ - ادعای عدم توجه قاضی به دلایل یا مدافعات.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره - اگر درخواست تجدید نظر به استناد یکی از جهات مذکور در این ماده به عمل آمده باشد مرجع تجدید نظر در صورت وجود جهتی دیگری می‌تواند به آن جهت هم رسیدگی نماید.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۶ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ در رابطه با امور کیفری نسخ شده است) در موارد مذکور در این قانون اشخاص زیر حق درخواست تجدید نظر را دارند:

دادگاه تجدید نظر

- ۱ - در مورد احکام حقوقی.
- هر یک از طرفین دعوا یا نماینده قانونی یا قائم مقام آنان مانند وراث، وصی، انتقال گیرنده که از رأی دادگاه متضرر می شود.

دادگاه تجدید نظر

- ۲ - در مورد احکام کیفری:
- الف - محکوم علیه یا نماینده قانونی او.
- ب - شاکی خصوصی یا نماینده قانونی او.
- ج - دادستان از حکم برائت یا محکومیت غیر قانونی متهم.

دادگاه تجدید نظر

- ۳ - در مورد قرارها:
- هر یک از طرفین دعوی که قرار دادگاه به ضرر او صادر شده باشد یا نماینده قانونی آنان.

- ماده ۲۷ - مهلت درخواست تجدید نظر در موارد مذکور در ماده ۱۹ برای اشخاص ساکن ایران ۲۰ روز و برای کسانی که خارج از کشور می‌باشند ۲ ماه از تاریخ ابلاغ رأی می‌باشد.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۸ - متقاضی تجدید نظر باید دادخواست و یا درخواست خود را ظرف مهلت مقرر به دفتر دادگاه صادرکننده رأی و یا دفتر بازداشتگاهی که در آن جا توقیف شده است تسلیم نماید.

دادگاه تجدید نظر

- مدیر دفتر دادگاه یا بازداشتگاه باید بلافاصله آن را ثبت و رسیدی مشتمل بر نام متقاضی و طرف دعوی و تاریخ تسلیم و ذکر شماره ثبت به تقدیم‌کننده بدهد و در روی کلیه برگهای دادخواست یا درخواست تجدید نظر همان تاریخ را قید نماید. این تاریخ، تاریخ تجدید نظر خواهی محسوب می‌گردد.

دادگاه تجدید نظر

- دفتر بازداشتگاه مکلف است که پس از ثبت تقاضای تجدید نظر بلافاصله آن را به دادگاه صادرکننده رأی ارسال نماید دفتر دادگاه صادرکننده رأی در صورتی که تقاضای تجدید نظر در مهلت قانونی باشد پس از تکمیل پرونده بلافاصله آن را به مرجع تجدید نظر ارسال می‌دارد.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۱ - (طبق ماده ۵۷۰ قانون آیین دادرسی کیفری مصوب ۱۳۹۲ در رابطه با امور کیفری نسخ شده است) دادگاه باید در ذیل رأی خود قابل تجدید نظر بودن یا نبودن رأی و مرجع تجدید نظر آن را معین نماید.

دادگاه تجدید نظر

- تبصره ۲ - هر گاه نزد دادگاه تجدید نظر ثابت شود که به علت قوه قهریه امکان استفاده از حق تجدید نظر خواهی در مهلت‌های مقرر نبوده است، ابتدای مهلت از تاریخ رفع قوه قهریه خواهد بود.

- تبصره ۳ - متقاضی تجدید نظر در آراء کیفری باید مبلغ ده هزار ریال بابت هزینه دادرسی پردازد و در آراء حقوقی هزینه دادرسی برابر مقررات آیین دادرسی مدنی خواهد بود.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۲۹ - متقاضی تجدید نظر باید تمام علل و جهات تقاضای خود را در دادخواست یا درخواست تجدید نظر تصریح نماید مگر این که آن جهت بعداً حادث شده باشد که در صورت اخیر می تواند برابر مقررات اعاده دادرسی اقدام کند.

دادگاه تجدید نظر

- ماده ۳۰ - در صورتی که تقاضای تجدید نظر ظرف مهلت مقرر داده شده باشد چنانچه بر اجرای حکم در امور کیفری فسادى مترتب باشد تا اتخاذ تصمیم مرجع تجدید نظر اجرای حکم متوقف خواهد شد.

- و كيف كان فلو أخطأ فأتلف بأن حكم لأحد بمال أو على أحد بقصاص أو نحو ذلك ثم ظهر أن الخطأ فى الحكم و لم يكن مقصرا فى الاجتهاد لم يضمن لأنه محسن و كان على بيت المال بلا خلاف أجده فيه نسا و فتوى،
- قال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خبر الأصبع «١»: «ما أخطأه القضاء فى دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين».

رواية الأصبغ بن نباتة

• ٣٢٣١ روى عن الأصبغ بن نباتة أنه قال قضي
 أمير المؤمنين ع أن ما أخطأت القضاء في دم
 أو قطع فهو على بيت مال المسلمين

رواية الأصبغ بن نباتة

• ٨٧٢ ٧٩ و روى الأصبغ بن نباتة أنه قال
قضى أمير المؤمنين ع أن ما أخطأت القضاء
في دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين

روایۃ الأصبغ بن نباتة

• «١» ١٠ باب أن أرش خطا القاضی فی دم أو قطع
على بیت المال

• ٣٣٦٥١ - ١ - «٢» محمد بن علی بن الحسین بإسناده
عن الأصبغ بن نباتة قال: قضی أمير المؤمنین ع أن ما
أخطأت القضاء فی دم - أو قطع فهو على بیت مال
المسلمین.

رواية الأصبغ بن نباتة

- وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ «٣».
- (٢) - الفقيه ٣ - ٧ - ٣٢٣١.
- (٣) - التهذيب ٦ - ٣١٥ - ٨٧٢.

سند الصدوق إلى الأصبغ بن نباتة

- و ما كان فيه عن الأصبغ بن نباتة فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه - رضى الله عنه - عن أبيه، عن أحمد بن محمد خالد، عن الهيثم بن عبد الله النهدي عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن ثابت، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة «١».

سند الصدوق إلى الأصبع بن نباتة

- (١) الاصبغ بن نباتة - بتقديم النون المضمومة على الباء الموحدة - التميمي الحنظلي المجاشعي من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام و هو مشكور،
- و الطريق اليه ضعيف **بالحسين ابن علوان**، و **عمرو بن ثابت**، فان الاول عامي غير موثق كما تقدم و ان كان له ميل و محبة شديدة بحيث قيل انه مؤمن، و الثاني لم يثبت مدحه و لا توثيقه مع قول فيه بالضعف.

عمرو بن أبی المقدم ثابت بن هرمز الحداد

- [١/١] رجال النجاشی / باب العین / ومن هذا... / ٧٧٧٢٩٠ - عمرو بن أبی المقدم ثابت بن هرمز الحداد
- [١/٢] مولى بنی عجل روى عن على بن الحسين و أبی جعفر و أبی عبد الله عليهم السلام. **له كتاب لطيف** أخبرنا الحسين بن عبید الله عن أبی الحسين بن تمام عن محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي عن عباد بن يعقوب عن عمرو بن ثابت به.

عمرو بن أبی المقدم ثابت بن هرمز الحداد

- [۲/۱] رجال الطوسی / أصحاب أبی جعفر... / باب العین / ۱۵۰۸۱۴۱ - ۴۳ - عمرو بن ثابت
- [۳/۱] رجال الطوسی / أصحاب أبی عبد... / باب العین / ۳۴۷۰۲۴۸ - ۳۷۹ - عمرو بن أبی المقدم ثابت
- [۴/۱] بن هرمز العجلی مولاہم کوفی تابعی.
- [۵/۱] رجال الطوسی / أصحاب أبی عبد... / باب العین / ۳۷۹۷۲۶۵ - ۷۰۶ - عمرو بن أبی المقدم
- [۶/۱] کوفی و اسم أبی المقدم ثابت الحداد روی عنہما علیہما السلام.

عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرمز الحداد

• [٧/١] رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الخامس / ٧٣

٨٣٩٢ - حدثني حمدويه بن نصير قال حدثني

محمد بن الحسين عن أحمد بن الحسن الميثمي

عن أبي العرندس الكندي عن رجل من قريش قال

كنا بفناء الكعبة و أبو عبد الله (ع) قاعد فقيل له ما

أكثر الحاج فقال (ع) ما أقل الحاج **فمر عمرو بن**

أبي المقدم فقال: هذا من الحاج.

عمرو بن أبى المقدام ثابت بن هرمز الحداد

- عنوان معيار : عمرو بن أبى المقدام نام شاگرد : صفوان بن يحيى البجلي
- التهذيب ٢١٢/١/[١٧/١/٦١٤]: () و أخبرنى الشيخ أيدى الله عن أبى القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عمرو بن أبى المقدام عن أبى عبد الله ع أنه وصف التيمم ف ضرب بيديه
- عدد روايات صفوان بن يحيى البجلي عن عمرو بن أبى المقدام ثابت بن هرمز الحداد ٤

عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرمز الحداد

- عنوان معيار : عمرو بن أبي المقدم نام شاگرد : محمد بن أبي عمير زياد
- الكافي ٢١٢/٨/[٢٥٩/١]: () على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمرو بن أبي المقدم قال سمعت أبا عبد الله ع يقول خرجت أنا و أبي ع حتى إذا كنا بين القبر و المنبر... ثم قال
- عدد روايات محمد بن أبي عمير زياد عن عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرمز الحداد ٢

عمرو بن أبی المقدم ثابت بن هرمز الحداد

- عنوان معیار : عمرو بن أبی المقدم نام شاگرد : الحسن بن محبوب السراد
- الكافي ١٨١ / ١ / [٤ / ١] : () عن محمد بن يحيى [ضمير] عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن أبی المقدم عن جابر قال سمعت أبا جعفر ع يقول
- عدد روايات الحسن بن محبوب السراد عن عمرو بن أبی المقدم ثابت بن هرمز الحداد ٤٤

مکتب و نظام قضایی اسلام

تحقق امنیت در جامعه
حاکمیت قانون در
جامعه
رسیدن ذی حق به حق
خود
رفع خصومت
جلوگیری از تحقق جرم
فردی و اجتماعی
تامین حقوق شهروندی
عدالت ثبوتی و اثباتی
دستگاه قضا

قاضی

مشاوران

قاضی

هیأت

منصفه

دادستان

وکیل

مدافع

ضرورت وجود قانون

تساوی تمام آحاد مسلمین در برابر
قانون

رسیدگی عادلانه به دعاوی

سرعت در احقاق حق

اصل برائت

استقلال قاضی

رعایت امور موجب عدالت ثبوتی
و اثباتی از سوی کارگزاران
قضایی

سهولت مراجعه به سیستم قضایی

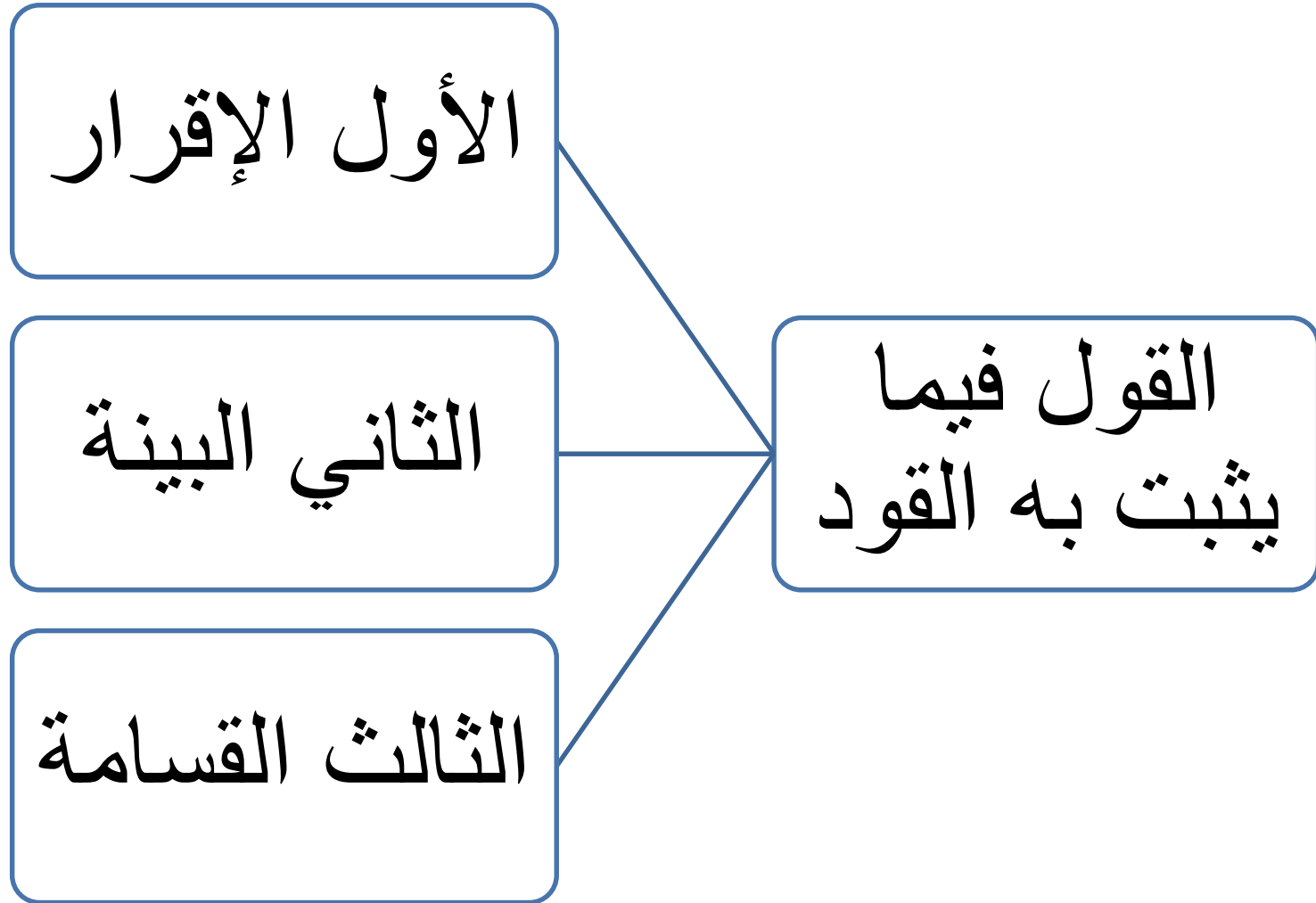
غیر قابل بازگشت بودن حکم
قضایی مگر در صورت بطلان
مستندات

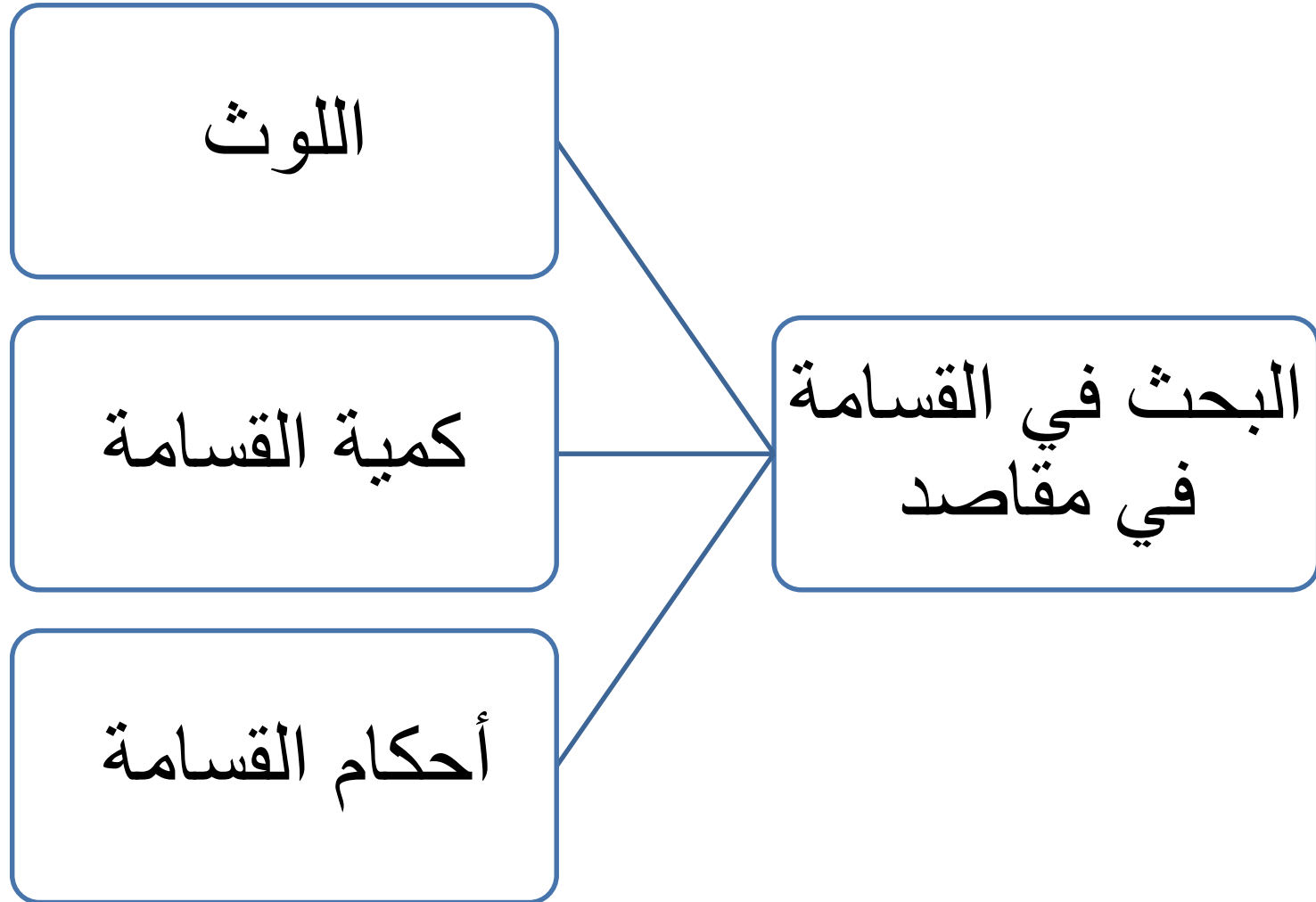
خارج الفقہ

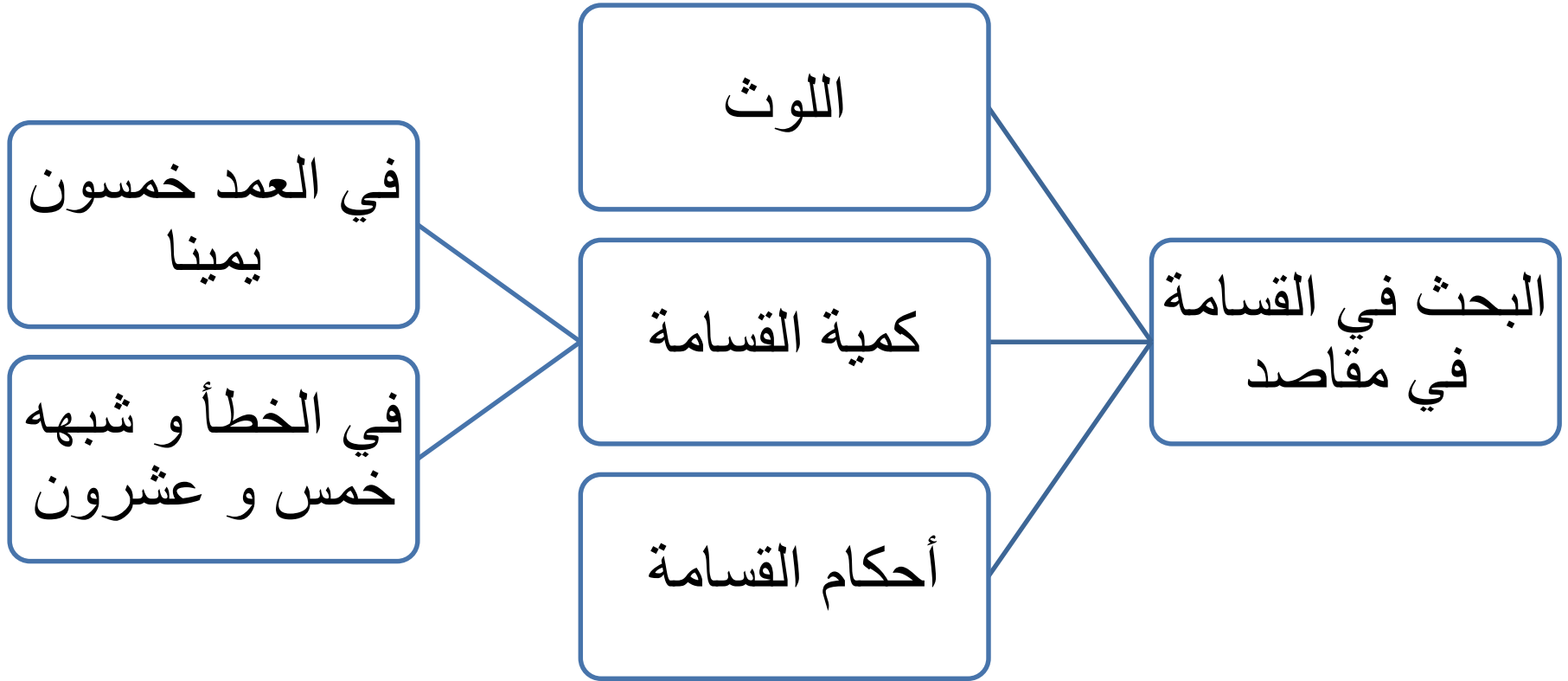
٧-٨-٩٩ کتاب القصاص ٧

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فيما يثبت به القود







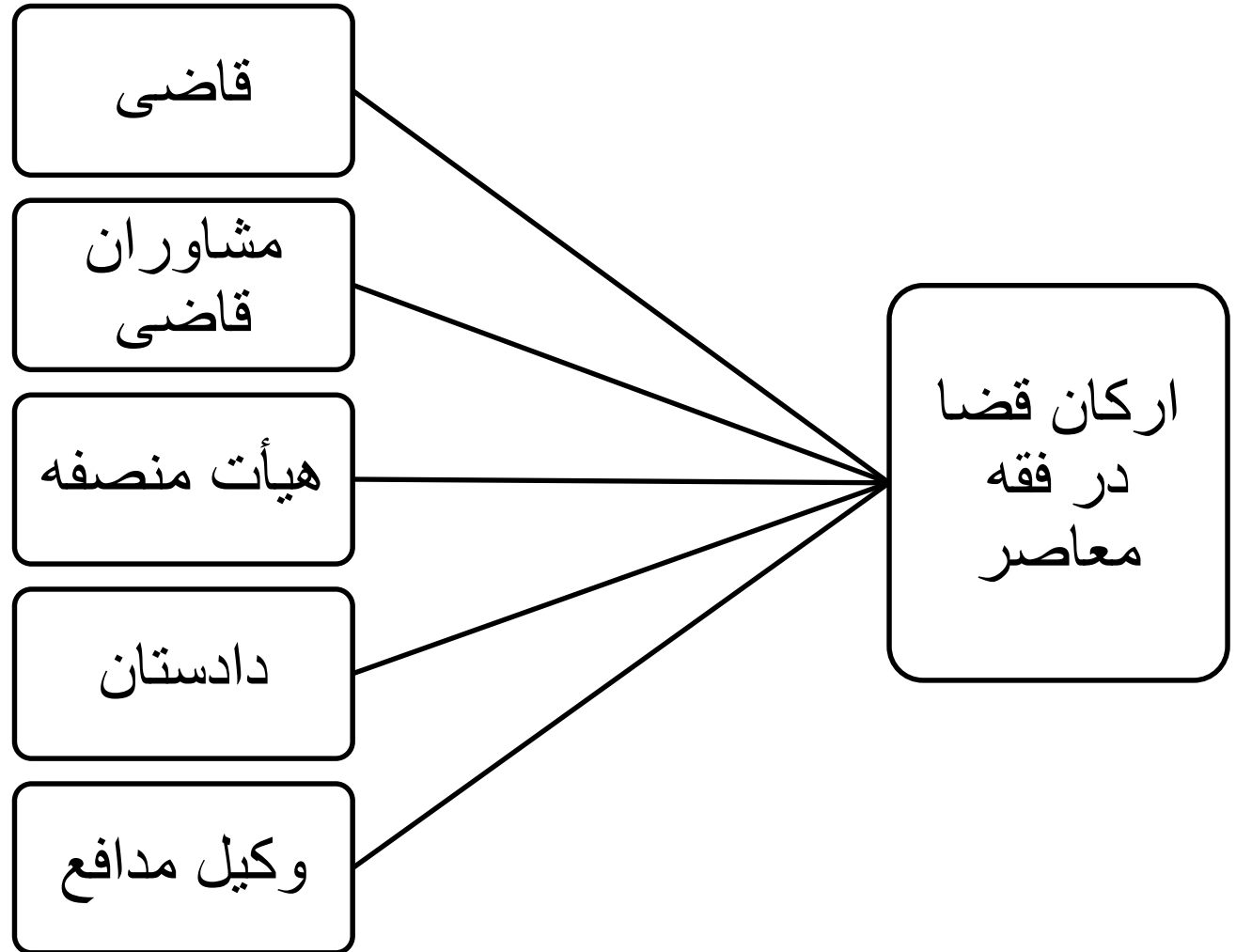
القسامه (اللوث)

- الأول فى اللوث
- و المراد به أماره ظنيه* قامت عند الحاكم على صدق المدعى كالشاهد الواحد أو الشاهدين مع عدم استجماع شرائط القبول،
- * نوعيه لا شخصيه و لذا لا بد أن يقيم الحاكم هذه الأماره فى المحكمه لو أنكر المدعى عليه وجود اللوث و الحاكم يعتقد وجوده أو ادعى المدعى وجوده و الحاكم ينكره.
- و هذا يقتضى وجود جمع من العقلاء من أصناف مختلفه (لجنه التحكيم) حتى يحكموا بوجود اللوث أو عدمه.

القسامه (اللوث)

- و كذا لو وجد متشحطا بدمه و عنده ذو سلاح عليه الدم
- أو وجد كذلك في دار قوم أو في محلة منفردة عن البلد لا يدخل فيها غير أهلها أو في صف قتال مقابل الخصم بعد المراماة،
- و بالجملة كل أماره ظنيه* عند الحاكم توجب اللوث، من غير فرق بين الأسباب المفيدة للظن،
- فيحصل اللوث بإخبار الصبي المميز المعتمد عليه، و الفاسق الموثوق به في إخباره، و الكافر كذلك، و المرأة و نحوهم.
- * نوعية لا شخصية كما مر.

ارکان قضا در فقه معاصر



هيأت منصفه / هيأت المحلفين / Jury

• هيأت المحلفين: جمع من العقلاء من أصناف مختلفة موثقين يكونون حكماً و مرجعاً في الأمور العقلية ك:

• ١. وجود اللوث (أماره ظنية نوعية على صدق المدعى) أو عدمه.

• ٢. كون الشواهد مفيدةً لليقين النوعي.

هیأت منصفه / هیأت المحلفین / Jury

- اصل هفتاد و نهم
- در موارد تقصیرات سیاسیه و مطبوعات **هیئت منصفین** در محاکم حاضر خواهند بود.

هیأت منصفه / هیأت المحلفین / Jury

- اصل یکصد و شصت و هشتم: رسیدگی به جرایم سیاسی و مطبوعاتی **علنی** است و با حضور **هیأت منصفه** در محاکم دادگستری صورت می گیرد. نحوه انتخاب، شرایط، اختیارات هیأت منصفه و تعریف جرم سیاسی را قانون بر اساس موازین اسلامی معین می کند.

هیأت منصفه / هیأت المحلفین / Jury

- در باره "هیئت منصفه" قریب شصت سال قوانین متعددی به تصویب رسیده است. قوانین مصوب از سال ۱۳۰۱ تا ۱۳۶۰ شمسی عبارتند از:
 - ۱- قانون موقت هیأت منصفه، مصوب ۱۳۰۱،
 - ۲- قانون مجازات عمومی، مواد ۱۶۲ تا ۱۷۶ مصوب ۱۳۰۴،
 - ۳- قانون محاکمه وزرا و هیأت منصفه مصوب در ۱۳۰۷،
 - ۴- قانون هیأت منصفه، مصوب ۱۳۱۰،
 - ۵- مقررات مربوط به تعداد هیأت منصفه، مصوب ۱۳۱۵ / ۷ / ۱۱،
 - ۶- لایحه قانونی مطبوعات، مواد ۳۴ الی ۴۴، مصوب ۱۳۳۱،
 - ۷- لایحه قانونی مطبوعات، مواد ۳۰ الی ۴۰، مصوب ۱۳۳۴ - که جایگزین قانون قبلی شد؛
 - ۸- لایحه قانونی مطبوعات، مواد ۳۰ الی ۲۸، مصوب ۱۳۵۸ آخرین قانون مورد عمل در هیأت منصفه است که مصوبه شورای انقلاب می باشد.

هیئت منصفه در نظام قضایی ایران، حسن رحیمی، سایت تابناک،

هیأت منصفه / هیأت المحلفین / Jury

- پس از انقلاب اسلامی مهم‌ترین قانون به رسمیت شناختن نهاد هیئت منصفه، اصل مترقی ۱۶۸ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران است که حضور "هیأت منصفه" را منحصر در جرائم سیاسی و مطبوعاتی پذیرفت.

هیئت منصفه در نظام قضایی ایران، حسن رحیمی، سایت تابناک،

هیأت منصفه / هیأت المحلفین / Jury

- نکته حائز اهمیت آن است که در جریان بررسی این اصل، با آنکه عده‌ای حضور هیأت منصفه در کنار دادرسان را **مخالف موازین شرع** می‌دانستند، این اصل با ۵۷ رأی موافق از ۶۲ رأی و ۲ رأی مخالف و ۳ رأی ممتنع به تصویب رسید که این امر حاکی از توجه و تاکید جدی قانون گذاران به لزوم حضور "هیأت منصفه" و تاکید بر علنی بودن در رسیدگی به پرونده‌های سیاسی، مطبوعاتی برای **رعایت حال متهمان** این قبیل پرونده‌ها و **تبعیت از افکار عمومی** بود.
- هیئت منصفه در نظام قضایی ایران، حسن رحیمی، سایت تابناک،